

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

المجلس الوطني لحقوق الإنسان في  
الصحافة الوطنية

27 et 28/02/2016



# وجدة تعزيز القدرات في مجال اللجوء والهجرة لفائدة المكلفين بإنفاذ القانون

6/3608

والإكراهات» المرتبطة بمسألة الهجرة واللجوء. وأبرز أن هذا الموضوع «بقدر ما بات يتصدر أولويات الكثير من البلدان، بقدر ما أصبح يطرح عليها التحدي الكبير المتمثل في حماية الحدود وتأمينها، مع احترام حقوق الإنسان وحقوق اللاجئين والمهاجرين» وأشار إلى أن المغرب أصبح من البلدان المتأثرة بـ«عولة التنقلات البشرية»، مذكرا بأن الملكة أطلقت عملية التسوية الاستثنائية للأجانب في وضعية إدارية غير نظامية «التي اعتبرت من طرف المختصين والخبراء والمنظمات الدولية والعديد من الدول مبادرة متميزة وغير مسبقة» في تدبير حركات الهجرة.

وأكد أن رهان المغرب، في هذا الصدد، تميز بالحرص على تكريس «المقاربة الإنسانية والحقوقية والدامجة للمهاجرين، في إطار ممارسة حقوقه السيادية واختصاصاته الإقليمية، وفقا للقانون الدولي ولقوانينه الوطنية» من جهته، نوه بيارات فاندفيك، الخبير في الحماية والهجرة المختلطة، عن المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، إلى أن اللقاء يعد الثاني من نوعه، الذي ينظم بشأن تعزيز القدرات في مجال اللجوء والهجرة لفائدة المكلفين بإنفاذ القانون، بعد تنظيم لقاء مماثل بمدينة طنجة قبل أسبوعين.

انطلقت، أول أمس الخميس، بمدينة وجدة، أشغال لقاء جهوي، تنظمه اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة - فجيج، وذلك لتعزيز القدرات في مجال اللجوء والهجرة لفائدة المكلفين بإنفاذ القانون. وتتوخى اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فجيج، التي تنظم هذا اللقاء، على مدى يومين، بشراكة مع المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين بالمغرب، تعزيز قدرات المكلفين بإنفاذ القانون على صعيد جهة الشرق، وتقوية انخراطهم في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتدبير مسألة الهجرة واللجوء، إعمالا للقوانين الوطنية وللمعايير الدولية ذات الصلة. البتي التزم بها المغرب في هذا الصدد. كما يهدف اللقاء إلى المساهمة في إعمال توصيات التقرير الموضوعاتي الذي أصدره المجلس الوطني لحقوق الإنسان حول «الأجانب وحقوق الإنسان بالمغرب: من أجل سياسة جديدة في مجال الهجرة واللجوء»، فضلا عن مواكبة السياسة الجديدة التي اعتمدها الملكة في هذا المجال. وقال محمد العمرتي، رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة فجيج، في كلمة بالمناسبة، إن اللقاء يعد فرصة «لتقاسم التجارب والخبرات وبسط المقاربات، على اختلافها، وتشخيص التعقيدات والصعوبات



# الهيئة يتهم الحكومة بالتمييز بين المواطنين

٢٩/٣/٢٠

المنذوب الوزاري كشف غياب المساواة في العلاج ومساسا بالكرامة الإنسانية لمرضى "السيدا"



(أرشيف)

المحجوب الهيئة المنذوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان

ثاني المجالات التي ركزت عليها دراسة مجلس اليزمي، تخص قضاء العمل، التي نبتت الدراسة إلى أن الفئات الهشة المصابة بالفيرس، يكون مصيرها الطرد، بمجرد اكتشاف أو إعلان إصابتها بالفيرس. وضع يتفاقم، تضيف وثيقة المجلس، جراء صعوبة ولوج هذه الفئات إلى القضاء، وإثبات كونها كانت ضحية تمييز، "علما أن المقتضيات القانونية الوطنية لا تدرج فئات المصابين بالفيرس ضمن الفئات التي تتعرض للتمييز، تضيف الوثيقة.

من جهة أخرى، نبتت الدراسة إلى أنه لا يوجد في القانون الجنائي المغربي أي بند أو مقتضى قانون يعاقب على جنحة نقل فيروس نقص المناعة المكتسب، كما أن السجلات القضائية لا تتوفر بدورها على أي قرارات من هذا النوع، إذ تعود القضية الوحيدة من نوعها، التي تمت فيها متابعة حاملة للفيرس، بتهمة نقلها الفيرس لشركائها الجنسيين، تم وضعها لدى المحكمة الابتدائية بطنجة على أساس الاعتماد مع سبق الإصرار والترصد، وفق الفصل 400 من القانون الجنائي.

هجر المغلي

الإنسان عن معطيات مثيرة، في دراسة أعدتها حول البيئة التشريعية والتنظيمية المتصلة بفيرس نقص المناعة، ونشر أبرز نتائجها في الندوة المذكورة، استعرضت عدة عراقيل تواجهها الفئات الهشة المصابة بالسيدا، التي تحرم من حق اللوج إلى الخدمات الصحية، حيث يرفض أطباء الأسنان والأطباء الجراحون، تقديم العلاجات الملائمة لهم، منبهة إلى عدد من الانحرافات والممارسات التي يرتكبها موظفو الإدارة العمومية الذين ينتهكون الحقوق الأساسية للمواطنين.

وفيما وقف المجلس على قصور المقتضيات القانونية في هذا المجال، شدد على تحسين البيئة التشريعية والتنظيمية في اتجاه مزيد من احترام حقوق الإنسان، ومساعدة المتعاضين مع الفيرس والأشخاص الأكثر عرضا للإصابة بالفيرس (عاملات الجنس، وممارسو الجنس خارج إطار الزواج، والمتخيلون)، الذين تشير لهم أصابع الاتهام سلفا ويعانون من رفض المجتمع، للتغلب على العقبات التي تحول دون وصولهم إلى الخدمات، وتوجيه الجهات المعنية للمساهمة بشكل فعال في خلق بيئة مواتية للتصدي لمثل هذه المعيقات.

وجه المحجوب الهيئة، المنذوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، انتقادات شديدة الالهجة لتعامل الحكومة مع ضحايا السيدا، كاشفا وجود مظاهر للتمييز وانعدام المساواة في العلاج بالنسبة إلى بعض لفئات الاجتماعية، وذلك بشكل يسم بالكرامة الإنسانية للمرضى وحاملي الفيرس ونويعهم.

وطالب الهيئة في افتتاح ورشة مراجعة المحيط التشريعي والتنظيمي المتعلق بمحاربة الداء، التي نظمها المجلس الوطني لحقوق الإنسان أول أمس (الخميس) بالرباط بشراكة مع وزارة الصحة، الحكومة بتخصيص تعويضات مادية لحاملي الفيرس، في حال مسؤولية مرافق الدولة عن اكتساب المرض، كالحقن أو الدم الملوث، مع كفاية مجانية العلاج لهم، مسجلا غياب بيئة قانونية مساعدة على ملازمة التشريعات الوطنية مع المبادئ والقواعد الدولية لحقوق الإنسان، مع الدعوة إلى الكف عن المتابعة الجنائية للمرضى المصابين بالداء الفتاك وتوفير المساعدة القانونية والقضائية لهم، مع تمتيع ضحاياهم بأعذار مؤهلة للإعفاء من العقاب في بعض الجرائم التي قد يرتكبونها. من جهته كشف المجلس الوطني لحقوق